



مذكرة إعلامية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه المذكرة الإعلامية والتقارير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(12/00 نيويورك، 18/00 جنيف، 22/30 دلهي،
02/00 – 21 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ طوكيو)

UNCTAD/PRESS/IN/2018/8*

Original: English

ما هي أقل البلدان نمواً؟

جنيف، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ - في العالم ٤٧ بلداً صنفتها الأمم المتحدة في فئة أقل البلدان نمواً التي يكرس لها الأونكتاد تقريره السنوي عن أقل البلدان نمواً الصادر اليوم. وهذه البلدان هي:

إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنين، بوتان، بوركينا فاسو، بروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - الشرقية، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، ساو تومي وبرينسيب، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباتي، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مالاوي، موريتانيا، موزمبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

* للاتصال بالأونكتاد: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28,

.+41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, <http://unctad.org/press>

وللحصول على مادتنا الصحفية، يرجى التسجيل في العنوان التالي:

<http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx>

وهذه القائمة تستعرضها كل ثلاث سنوات لجنة السياسات الإنمائية، وهي فريق من الخبراء المستقلين يقدم تقاريره إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وللجنة، في التقارير التي تقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن توصي بإضافة بلدان إلى قائمة أقل البلدان نمواً، أو باستبعاد بلدان منها (ما يسمى "رفعها" من القائمة).

واستخدمت اللجنة معايير نصيب الفرد من الدخل والأصول البشرية والضعف الاقتصادي في أحدث استعراض أجرته في آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر الإطار أدناه). وفي هذه المعايير الثلاثة جميعها، تستخدم اللجنة عتبات مختلفة لتحديد البلدان التي تضاف إلى الفئة والبلدان التي سترفع منها.

ويكون البلد مؤهلاً لإضافته إلى القائمة إذا استوفى العتبات الإضافية وفقاً للمعايير الثلاثة جميعها وكان عدد سكانه لا يزيد على 75 مليوناً. والشروط اللازمة لإضافة بلد ما إلى قائمة أقل البلدان نمواً لا تؤدي إلى منح تلك الصفة فعلياً إلا إذا قبلها البلد المعني.

ويكون البلد عادةً مؤهلاً لرفعه من فئة أقل البلدان نمواً إذا استوفى عتبات الرفع وفقاً لمعيارين على الأقل من المعايير الثلاثة في الفترة التي يغطيها استعراضان متتاليان على الأقل من استعراضات القائمة التي تجرى كل ثلاث سنوات.

أما إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال ثلاث سنوات في بلد من أقل البلدان نمواً قد ارتفع إلى مستوى لا يقل عن ضعف عتبة الرفع من القائمة (أي 2,460 دولاراً)، ورئي أن هذا الأداء مستدام اعتُبر البلد مؤهلاً لرفعه من القائمة بصرف النظر عن درجة أدائه وفقاً للمعيارين الآخرين.

والمشهد العام للرفع من القائمة عقب استعراض آذار/مارس ٢٠١٨ هو كما يلي:

- خمس حالات للرفع من القائمة: أنغولا، وبوتان، وجزر سليمان، وساو تومي وبرينسيب، وفانواتو، تاريخ الرفع من القائمة معروف لاثنتين منها: فانواتو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠)، وأنغولا (شباط/فبراير ٢٠٢١)؛
- حالتان افتراضيتان للرفع من القائمة، رهناً بقرار الدول الأعضاء: توفالو وكيريباتي؛
- حالتان أرجأت لجنة السياسات الإنمائية النظر في مسألة رفعهما من القائمة: تيمور - الشرقية ونيبال؛
- ثلاث حالات في مرحلة ما قبل الأهلية للخروج من القائمة (من المرجح أن تستوفي كامل شروط الأهلية في عام ٢٠٢١): بنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار.

وهذا يعني أن 12 بلداً استوفى في عام 2018 شروط الأهلية أو ما قبل الأهلية للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وبإضافة حالات الأهلية الـ ١٢ هذه إلى البلدين اللذين رُفعا من القائمة منذ عام ٢٠١١ (ساموا وغينيا الاستوائية) - ومع مراعاة إضافة جنوب السودان في عام ٢٠١٢ - تبلغ حصيلة الرفع الإجمالية بحلول عام ٢٠١٨ نسبة قدرها ٢٩ في المائة.

ولن يتغير هذا حتى عام ٢٠٢٠، حيث من المقرر أن تجري لجنة السياسات الإنمائية الاستعراض المقبل عام 2021.

ولا يرقى هذا الأداء/الأهلية للرفع من فئة أقل البلدان نمواً إلى الرؤية التي أعرب عنها المجتمع الدولي في عام ٢٠١١ إلى "تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠".

ومنذ أن وضعت الأمم المتحدة فئة أقل البلدان نمواً في عام ١٩٧١ رُفعت منها خمسة بلدان:

- بوتسوانا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
- كابو فيردا (الرأس الأخضر) في كانون الأول/ديسمبر 2007
- المالديف في كانون الثاني/يناير 2011
- ساموا في كانون الثاني/يناير 2014
- غينيا الاستوائية في حزيران/يونيه 2017

ويمثل تقرير الأونكتاد السنوي عن أقل البلدان نمواً مصدراً شاملاً وموثوقاً يقدم تحليلاً اجتماعياً - اقتصادياً وتوصيات سياسية عن فئة أقل البلدان نمواً.

استخدمت لجنة السياسات الإنمائية المعايير الثلاثة التالية في آخر استعراض أجرته لقائمة أقل البلدان نمواً في آذار/مارس 2018:

- **معيّار نصيب الفرد من الدخل**، ويحسب على أساس تقدير متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال ثلاث سنوات، مع تعيين عتبة قدرها 1,025 دولاراً للحالات التي يمكن إضافتها إلى القائمة، وعتبة قدرها 1,230 دولاراً للحالات التي يمكن رفعها من القائمة
- **معيّار الأصول البشرية**، وينطوي على مؤشر مركب (مؤشر الأصول البشرية) استناداً إلى مؤشرات التغذية (النسبة المئوية للسكان الذين يعانون نقص التغذية)؛ ووفيات الأطفال (دون سن الخامسة، لكل 1,000 مولود حي)؛ ووفيات الأمومة (لكل 100,000 مولود حي)؛ والقيّد بالمدارس (النسبة الإجمالية للقيّد بالمدارس الثانوية)؛ ومعرفة القراءة والكتابة (معدّل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين)
- **معيّار الضعف الاقتصادي**، وينطوي على مؤشر مركب (مؤشر الضعف الاقتصادي) استناداً إلى مؤشرات الصدمات الطبيعية (مؤشر عدم استقرار الإنتاج الزراعي؛ نسبة ضحايا الكوارث الطبيعية)؛ والصدمات المتصلة بالتجارة (مؤشر عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات)؛ والتعرض المادي -الجسدي- للصدمات (نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق منخفضة)؛ والتعرض الاقتصادي للصدمات (نصيب الزراعة والغابات ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي؛ مؤشر تركّز الصادرات من البضائع)؛ وصغر الحجم (السكان بالحساب اللوغاريتمي)؛ والبعد الجغرافي (مؤشر البعد)

